### خلال كلمة له أمام منتدى حوار الناتو - الخليج الإستراتيجي

# الزياني: الأمن البحري مفتاح الأمن في الخليج ... وحماية ممراته المائية ضرورة

■ دول «التعاون» كـلّ لايتجزأ واستقرارنا مصون وراسخ بفضل قدراتنا الذاتية وتعاون حلفائنا

■ يجب أخذ التهديدات الإيرانية بإغلاق «هرمز» بعين الاعتبار

عبداللطيف الزياني

المنامة - «وكالات»: أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن الأمن البحري هو مفتاح الأمن في الخليج العربي، وأنه يشكل أهمية قصوى ليس فقط لشعوب دول مجلس التعاون بل لشعوب العالم أجمع.

ونبه الى إن حرية تدفق إمدادات الطاقة عبر الممرات المائية في الخليج العربي عامل جوهري لتفادي الانهيار الاقتصادي والصناعي في العديد من دول العالم التي تعتمد على إمدادات الطاقة من دول الخليج. جاء ذلك في كلمة القاها الأمين العام لمجلس التعاون أمام منتدى حوار الناتو - الخليج الاستراتيجي الذي بدأ أعماله امس الاول في المنامة والذي ينظمه معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية.

وشدد الأمين العام لمجلس التعاون على أهمية توفير الحماية الشاملة للممرات المائية في الخليج بالتعاون بين القوات البحرية لدول مجلس التعاون والدول الحليفة والصديقة.. مؤكداً «ضرورة أن تؤخذ التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز بعين الاعتبار».

وقال «ان دول مجلس التعاون هي جزء من الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهي تقع في وسط منطقة حيوية دائمة الاضطراب، وهي تدرك التحديات المحيطة بها إلا أنها في وضع قوي يمكنها من تقديم النصح، والمشورة في القضايا الإقليمية والدولية، والمساعدة في ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط».

واوضح ان دول مجلس التعاون تؤمن بان أمنها كل لا يتجزأ، وأن أي تهديد أو استخدام للقوة ضد أي دولة من الدول الأعضاء هو بمثابة عدوان على جميع الدول. وقال» إننا نشعر بالاطمئنان لأن أمن واستقرار دول المجلس مصان وراسخ بفضل قدراتنا الذاتية وتعاون الدول الصديقة والحليفة».

### الحركة أكدت جديتها في إحلال السلام وإنهاء الانقسام

# الأراضي المحتلة: «فتح» تعتمد «الانتخابات» ... وحلقة جديدة من اعتداءات «دفع الثمن»

عباس ترأس الاجتماع

رام الله - «وكالات»: أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية امس الاول اعتماد مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني والتعديلات الخاصة به، وذلك على طريق توفير جميع متطلبات إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعضوية المجلس الوطني.

وقالت اللجنة في بيان بمناسبة الذكرى الـ49 لتأسيس المنظمة إن قرار الاعتماد جاء خلال اجتماعها بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأملت أن تتواصل خطوات المصالحة تحقيقا للتفاهمات والاتفاقيات التي جرت في القاهرة والدوحة.

وفيما يتعلق بعملية السلام، أكد البيان جدية منظمة التحرير الفلسطينية في توجهها نحو إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة وفق المرجعيات الدولية والعربية، وصولا إلى إنجاز كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ودعت اللجنة في بيانها المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وضرورة الاعتراف بحدود الرابع من يونيو 1967 من قبل الحكومة الإسرائيلية كخط فاصل بين دولتي فلسطين وإسرائيل، حتى يمكن لهذه العملية أن تكتسب الحد الأدنى من المصداقية والجدية، ولا تتحول إلى مجرد عملية دوران في الفراغ.

وأعلنت اللجنة أنها قررت تشكيل لجنة لدراسة الخيارات المقبلة في حال إصرار الحكومة الإسرائيلية على موقفها الاستيطاني المعطل لعملية السلام.

ودعا البيان كافة القوى الفلسطينية إلى «التوحد والالتفاف حول برنامج منظمة التحرير، وتعزيز الشراكة السياسية ووضع إستراتيجية وطنية فلسطينية للتصدي لسياسات التوسع العنصري الإسرائيلية، وإعادة الاعتبار لقضيتنا العادلة في كافة المحافل الدولية».

وأكد بهذا الصدد على ضرورة العمل تحت مظلة منظمة التحرير لـ«إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، والشروع بالعمل على إجراء الانتخابات الفلسطينية الشاملة لتجديد الشرعية الفلسطينية».

وعبرت اللجنة بمناسبة الذكرى الـ49 لتأسيس منظمة التحرير، عن الاعتزاز بذكرى القادة المؤسسين: القائد الكبير أحمد الشقيري، والقائد المناضل يحيى حمودة، والشهيد القائد الرمز ياسر عرفات، الذين قادوا المسيرة طوال العقود الماضية لتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني والتمسك بأهدافه الوطنية في التحرر والاستقلال والعودة.

ميدانيا تعرضت 14 سيارة فلسطينية للتخريب امس في الضفة الغربية والقدس الشرقية في هجمات شنها مستوطنون اسرائيليون متشددون فيما يبدو وذلك بعد مقتل واحد منهم الشهر الماضي.

ولم تجر اعتقالات على الفور في الوقائع التي يطلق عليها اسم «بطاقة الثمن». ويستخدم هذا التعبير المستوطنون المتشددون الذين يقولون إنهم سيأخذون ثمن اي هجمات فلسطينية او محاولات من الحكومة الاسرائيلية لتقييد النشاط الاستيطاني.

وجاء في شعار على احد الجدران بقرية الزبيدات الفلسطينية «مع تحيات افياتار. سينتقم له الرب» في إشارة الى افياتار بوروفسكي وهو مستوطن قتله فلسطيني في الضفة الغربية طعنا في 30 ابريل نيسان.

وقالت الشرطة والجيش الاسرائيليين إن مخربين ألحقوا تلفيات بسبع سيارات في الزبيدات وفي مرج نعجة وهي قرية اخرى بالضفة الغربية.

وقال حسن الجرمي رئيس مجلس محلي قرية الزبيدات شمال مدينة اريحا «قمنا الساعة الثانية وجدنا اكثر من سيارة مشتعلة في القرية. ساد الذعر. هذا شيء غريب على منطقة الاغوار من العام 67 لليوم ما جرى هالشي في الاغوار. في الوهلة الاولى الناس صار عندها شكوك ولكن تبين بعد اللحظات الاولى انها عصابة من عصابات المستوطنين أجرمت في حق اكثر من مواطن. حرقت سيارات ممتلكات للمواطنين مثل خفافيش الليل ضربوا وهربوا».

واستهدفت هجمات «بطاقة الثمن» كنائس وأديرة الى جانب مساجد ومنازل فلسطينية ومنشآت عسكرية اسرائيلية في الضفة الغربية.

### القضاة وأعضاء النيابة العامة يبدأون اعتصامهم المفتوح

# مصر: أزمة القضاء و«الإخوان» مستمرة .. بسبب قانون «السلطة»

القاهرة - «وكالات»: يبدو أن الأزمة بين القضاء المصري والسلطة الحاكمة لا تزال مستمرة، على خلفية مناقشة قانون السلطة القضائية من قبل مجلس الشورى، الذي يعترض الجسم القضائي على عدد من بنوده، لاسيما تخفيض سن التقاعد حتى 60 عاما، وهو البند الأساس الذي فجر الأزمة، فضلا عن فكرة وضع قانون بمعزل عن الاستئناس برأي القضاة.

وفي هذا السياق، أعلن المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، أن جميع أعضاء أندية القضاة وأعضاء النيابة العامة دخلوا امس في اعتصام مفتوح بدار القضاء العالي، وذلك حتى وقف مناقشة قانون السلطة القضائية من قبل مجلس الشورى. وأوضح الزند أن «القضاة وأعضاء النيابة العامة سيقومون بأداء مهام عملهم صباحا ويعتصمون ليلا حتى لا يصيب المواطنين أي ضرر».

وأوضح الزند أن القضاة خلال اجتماعهم مع المجلس الأعلى أكدوا رفضهم التام لمناقشة قانون السلطة القضائية في مجلس الشورى، الذي تنتمي الأغلبية منه إلى تيار سياسي «يعادي القضاة ويحاول التعدي على سلطاتهم»، بحسب وصفه. كما أكد رئيس نادي القضاة رفضه التام لما وصفه بـ«استعداء مجلس الشورى للقضاة وهجومه الشرس ضدهم»، وطالب المجلس بـ«الكف عن هذا الهجوم ووقف مناقشة قانون السلطة القضائية»، الذي اعتبره تدخلا سافرا في شؤون القضاة.

وأطلق الزند على القوانين الثلاثة المعروضة بشأن السلطة القضائية مسمى «القوانين الهادمة للسلطة القضائية»، مشيراً إلى أنها «وضعت من أجل الانتقام من القضاة، الذين طالما دافعوا عن النزاهة».

وفي المقابل، ذكرت صحيفة «الأهرام» أن أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الشورى طلبوا من الجهاز المركزي للمحاسبات تقديم تقرير عن إجمالي ما يحصل عليه القضاة من أجور لمعرفة حقيقة عدم تحصيل ضريبة كسب العمل من رواتبهم.

وكان النائب أيمن شعيب قدّر ضريبة كسب العمل لمنتسبي وزارة العدل بمليار ونصف المليار جنيه سنويا. كما أكد مسؤول الجهاز المركزي للمحاسبات ربيع صادق أن أعضاء وزارة العدل يسددون الضرائب ولكن بقيمة أقل، استنادا إلى أحكام تعفي العلاوات الخاصة.

### مصرع جندي بهجوم على دورية للجيش في بنغازي

# فرنسا تدعو للقيام بـ «عملية مشتركة» ضد المسلحين في ليبيا

فابيوس

عواصم - «وكالات»: دعت فرنسا أمس الاول إلى القيام «بعملية مشتركة» منسقة مع ليبيا والدول المجاورة لها للتصدي للتهديد المتنامي لمن وصفتها بـ«الجماعات الإرهابية» في صحراء جنوب ليبيا، وذلك بعد تفجيرين في النيجر الخميس الماضي استهدفا ثكنة عسكرية ومنجما لليورانيوم تستغله شركة فرنسية.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس خلال زيارة للنيجر، حيث هاجم مسلحون منجما لليورانيوم تديره شركة أريفا الفرنسية الأسبوع الماضي، إن هناك علامات على أن جنوب ليبيا بدأ يتحول إلى ملاذ آمن لمن سماها الجماعات المتشددة في منطقة الصحراء الكبرى.

وأضاف فابيوس بعد اجتماع مع رئيس النيجر محمد إيسوفو «يتعين علينا فيما يبدو أن نبذل جهدا خاصا بشأن جنوب ليبيا وهو ما تريده ليبيا أيضا. تحدثنا بشأن المبادرات التي يمكن للدول المجاورة القيام بها بالتنسيق مع ليبيا».

وتقول النيجر إن من سمتهم الإسلاميين الذين نفذوا يوم الخميس الهجومين اللذين أسفرا عن مقتل 25 شخصا عبروا الحدود من ليبيا، غير أن طرابلس تنفي ذلك، خاصة أنها أعلنت الجنوب الليبي منطقة عسكرية في ديسمبر.

وقال فابيوس إن الجهود اللازمة للتصدي للمشكلة في جنوب ليبيا ستحتاج إلى دعم تونس والجزائر وتشاد ومالي ومصر. وأضاف «نظرا لأن جزءا كبيرا من ليبيا مظلما يقال دائما يمكن أن يشكل ملاذا للجماعات الإرهابية، يتعين على كل هذه الدول أن تعمل معا»، مؤكدا أن فرنسا ستساعدها «بكثير من العزم والتضامن».

ويرى الخبراء الأمنيون أن ليبيا أصبحت مصدرا وطريقا لتهريب الأسلحة لمقاتلي القاعدة في منطقة الصحراء الكبرى منذ سقوط الزعيم الليبي معمر القذافي في 2011.

يشار إلى أن مختار بلمختار وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا أعلنا مسؤوليتهما معا عن الهجمات التي وقعت الأسبوع الماضي في النيجر، علما بأن بلمختار -كما تقول مصادر أمنية- حصل على أسلحة من جنوب ليبيا واستخدم المنطقة كطريق للمرور قبل عملية احتجاز رهائن في محطة للغاز في الجزائر في يناير الماضي.

وأنهت حملة عسكرية بقيادة فرنسا استغرقت خمسة أشهر سيطرة متمردين على ثلثي مالي من ناحية الشمال، وقد بدأت فرنسا تدريجيا سحب قواتها البالغ قوامها أربعة آلاف جندي من هناك.

وعلى صعيد ليبي منفصل قتل جندي ليبي وأصيب ثلاثة آخرون بجروح خطيرة في هجوم بالرصاص وقع مساء امس الاول على دورية للجيش الليبي في مدينة بنغازي شرق البلاد. وقال مسؤول أمني فضل عدم الكشف عن هويته لوكالة الصحافة الفرنسية إن «رجالا على متن سيارة أطلقوا النار على دورية من كتيبة الخندق، فقتلوا جنديا وجرحوا ثلاثة آخرين».

وأوضح أن «الجرحى الثلاثة في حالة الخطر»، مشيرا إلى أن المهاجمين لاذوا بالفرار.

يشار إلى أن بنغازي كانت مسرحا لعدة هجمات وتفجيرات ضد قوات الأمن الليبية والبعثات الدبلوماسية الغربية على مدى الشهور الماضية.

وغالبا ما يتم اتهام إسلاميين مفترضين بتنفيذ هذه الهجمات، مثل الهجوم الذي استهدف القنصلية الأمريكية في المدينة في 11 من سبتمبر الماضي وقتل فيه أربعة أمريكيين، من بينهم السفير كريستوفر ستيفنز.

# تونس: السجن مع وقف التنفيذ لمهاجمي السفارة الأمريكية

تونس - «وكالات»: قضت محكمة تونسية على 20 شخصا بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ لتورطهم في مهاجمة السفارة الأمريكية في تونس في سبتمبر عام 2012.

وقتل حوالي 4 اشخاص خلال هجوم متظاهرين على السفارة ومدرسة أمريكية مجاورة لها احتجاجا على فيلم مسيء للإسلام تم تصويره في الولايات المتحدة.

وقال رئيس لجنة الدفاع عن المتهمين المحامي انور ولد علي لوكالة فرانس برس للأنباء إثر صدور الحكم «سنرى مع عائلاتهم اذا كانوا يريدون الاستئناف، سنقوم بذلك اذا ارادوا».

واضاف ولد علي «لا يوجد سوى 9 اشخاص في السجن»، كما انه لم يتم إعلان نص الحكم.

وتتخذ السلطات التونسية في الآونة الأخيرة إجراءات صارمة بحق متشددين إسلاميين، وذلك ضمن حالة من التوتر في البلاد.

وفي بداية الشهر الجاري، قتل متظاهر خلال اشتباكات بين الشرطة ومناصرين لحركة أنصار الشريعة في ضواحي العاصمة تونس.

# «الجنائية» تدين برليتش بارتكاب جرائم حرب في البوسنة

لاهاي - «وكالات»: أدانت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في لاهاي امس الاول زعيم كروات البوسنة السابق يادرانكو برليتش بارتكاب جرائم حرب في البوسنة وقضت بسجنه 25 عاما. وقال قضاة المحكمة إن ميليشيات برليتش في البوسنة والهرسك ارتكبت جرائم قتل واغتصاب وترحيل بشكل غير قانوني للمسلمين.

وجرى تحميل برليتش وخمسة آخرين أيضا مسؤولية تدمير الجسر القديم في موستار والذي يعود إلى عصر الامبراطورية العثمانية.

### موجة العنف الطائفي وصلت قرب الحدود الصينية

# اشتباكات متجددة بين المسلمين والبوذيين في بورما

مسلمو بورما مازالوا يعانون من عنف البوذيين

عواصم - «وكالات»: ذكر شهود أن اشتباكات وقعت بين المسلمين والبوذيين في مدينة لاشيو بشمال ميانمار امس الاول، حيث وصلت موجة من العنف الطائفي منطقة جبلية قرب الحدود مع الصين.

وانقطعت خطوط الهاتف في المدينة التي يعيش فيها نحو 131 ألف نسمة، ولم يتضح مدى العنف الذي وقع. وقال الشهود إنه شبت عدة حرائق كبيرة، وإن مسجدا وديرا بوذيا أشعلت فيهما النيران على ما يبدو.

وقال الحاج أونج لوين -وهو رجل مسلم من قرية في ضواحي لاشيو- إن القتال بدأ فيما يبدو بعد مشادة عنيفة بين رجل مسلم وامرأة بوذية تعمل في محطة بنزين.

وذكر عدة شهود أن الرجل رش المرأة بالوقود وأشعل فيها النار، وبعد أن اعتقلت الشرطة الرجل حاصر بوذيون محليون محطة البنزين وطالبوا بتسليمهم الرجل، وحينما رفض طلبهم أشعلوا النار في دراجات نارية قريبة وهاجموا مسجد مايوما بالقرب من سوق لاشيو.

وأوضح الشهود أن الحكومة فرضت في المدينة قانون الطوارئ الذي يحظر التجمعات العامة والمسيرات والخطب.

جاء هذا العنف في أعقاب اضطرابات بين المسلمين والبوذيين في أجزاء أخرى من ميانمار خلال الاثني عشر شهرا الماضية.

ومن ذلك معارك في مدينة ميكتيلا في مارس الماضي أودت بحياة زهاء 44 شخصا معظمهم مسلمون، وأحرقت فيها عدة أحياء للمسلمين، وفقد قرابة 12 ألف شخص منازلهم.